الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التحولات الاجتماعية والاستحقاقات الثقافية

آية الله عمار أبو رغيف

ألسنا في خضم تحولات تعصف بمجتمعنا، بنظامه العام بإسلوب حياة الفرد، بل بكل مؤسساته وطريقة نظرته لمجمل مقوماته السياسية والاقتصادية؟ إن المسلمة الأولى التي ننطلق منها هي هذا التحول الفريد الذي يمر به الوطن، تمر به الأرض والنهران ومطالع الشمس ومغاربها، أليست تحولات حياة البشر تستتبع استحقاقات يتحمل المثقف مسؤوليات النهوض بها؟ أجل إن التحولات الإجتماعية عامة تستتبع استحقاقات متنوعة عبر الأسئلة الجديدة التي تطرحها الآفاق والحاجات التي تصاحب تلك التحولات، عبر الجديد الوافد من إشكاليات ورؤى ومناهج، وهذه هي المسلمة الثانية التي تنطلق منها الورقة التي نقدم. إذا أردنا درسا وافيا نستوعب عبره العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاستحقاقات الثقافية فهذا يتطلب بحوثا ودراسات، ندعو أن نتواصى في الدعوة اليها والحث على انتاجها، لننتج معرفة تنير الطريق أمام بناء الإنسان والوطن وخدمة القيم العليا التي يتحمل المخلصون مسؤولية التبشير بها والحث على التمسك بها. ينصب حديثنا بشأن جدليتين تمثلان أزمة تلم على المعالجة وإشكاليتين جوهريتين فيما أرى يتحمل الثقافي مسؤولية إثارتهما والبحث عن علاج لهما.

أعني بهما:
١ . إشكالية الإسلام والديمقراطية
٢ . جدلية التحديث والموقف من الدين

الإسلام والديمقراطية

في ضوء التحولات القائمة على ارض الوطن تتصدر جدلية (الإسلام والديمقراطية) كعلاقة لم تشبع بالبحث ولم تستبصر رؤية معالجتها النور، بل بحكم تاريخ الفكر السياسي الإسلامي المعاصر يلف هذه العلاقة كثير من الغموض، ولعل أهم أسبابه القطيعة الثقافية مع الجريء من المعالجات.

في بداية القرن الميلادي الجديد أثير البحث بشأن علاقة الديمقراطية بالإسلام، وحول علاقة الدين بالسياسة، فطرحت معالجات فيها من الجرأة، ما حولها الى تحديات معوقة، أو اقل أعاقها الخوف من الجديد وهو يحكم تكوينها الثقافي، ونحن في غفلة عن قاعدة تقول: أن قمع الأسئلة لا يميتها، بل سوف تبقي حية، وستطل من نافذة اخرى يوماً ما، وسنبدأ من الصفر في معالجتها.

على أي حال نحن امام إشكالية الإسلام والديمقراطية وبشكل أكثر إلحاحاً مما مضى، حيث تطل اليوم في ظل انخراط الإسلاميين في تجربة الحياة الديمقراطية وفي أرجاء شتى من عالمنا الإسلامي، ولكن من دون إجابة مؤصلة لعلاقة الإسلام بالديمقراطية وموقف هذا الدين من المشاركة على قاعدة بناء الدولة الديمقراطية، فالخطاب الإسلامي المعاصر، بحسب تتبعي في الأقل جدب من معالجة واضحة محددة المعالم من الإشكالية موضع البحث.

ومن دون أن ادعي أن هناك معالجة واحدة موحدة لهذه الإشكالية، بل لكل إشكالية، ابدأ بطرح الإشكالية ومن ثم اتابع محاولتي في طرح ما أراه موقفاً يمكن أن ننسبه للفكر الذي انتمي اليه اعني به الفكر الإسلامي وأنا مجانب لادعاء أن رؤيتي هي الفريدة التي لا تقبل التعدد، بل ماهي إلا اجتهاد أرجو أن يكون موفقاً وأدعو الى إثارة البحث واعادة قراءة ما اطرحه ليتعدد الاجتهاد ويخصب الفكر ونتجه جميعا صوب حياة ثقافية تحفظ لديننا فيها قداسته، وننأى بخطابنا عن الاحادية وخيلاء الانتهاء والاطلاقية.

إن ديننا يفتح باب الاجتهاد لتعدد الرؤى في إطار أصوله وثوابته، وأي محاولة لادعاء الحق المطلق في إطار الاجتهادات المتنوعة تعادل سد باب الاجتهاد وفتح الباب أمام التخلف والتجهيل.

جوهر الإشكالية

لندخل الي صلب الإشكالية وجوهرها من دون مقدمات ونستطيع أن نقرر الإشكالية بما يأتي:

إن الديمقراطية تقول: إن الشعب مصدر السلطات بما في ذلك السلطة علي التشريع، فالسلطة التشريعية في ضوء الإطروحة الديمقراطية يجب أن تنبثق من خيار الناس. فالشعب هو الذي يقرر ماهية المشرعين الذين ينبغي أن يمثلوه في سن القوانين ورسم التشريعات، اما الإسلام فهو يقرر أن السلطة التشريعية حق الله وان الحاكمية مصدرها الله.

ومن ثم يقع التناقض بين طرح ديمقراطي يدير دفة الأمور وبين طرح إسلامي يسير الحياة السياسية فالاول يستمد مبررات تشريعاته من إرادة الشعوب، بينما يستمد الطرح الإسلامي مبررات تشريعاته من كونها صادرة من ولي التشريع وصاحب حق الحاكمية الله سبحانه وتعالي. هكذا تبدو هذه الاشكالية في ضوء ما طرح بين الإسلاميين الذين قاربوا البحث فيها.

موقفنا من الإشكالية:

يبدو لي أن جوهر الإشكالية يعود الي سوء تفاهم، وأنا أدرجها في ما اسميه بالإشكاليات المزيفة التي تنطوي على لون من المغالطات اللفظية، وأفتي أن لاتناقض بين الإسلام والديمقراطية، أي التناقض بين حاكمية التشريع الإلهي وبين مصدرية الشعب للسلطات، اسمحوا لي أن أضع تصوراتي في النقاط الآتية، فأقدم رؤيتي باختصار آملا أن يكون حوارنا الذي نزمع عليه وحواراتنا القادمة ثراء في معالجة موضوعنا وغني في تطوير البحث وإنتاج فكر سياسي مستنير وجاد ومعمق.

أولا: إن حاكمية الله تعني أن هناك تشريعا إلهيا هو الذي يتعين اتباعه.

وهذا معتقد الإسلاميين. كما أن هناك من يعتقد أن التشريع الفرنسي أو القانون المدني الروماني أو الإنجليزي هو الأجدر أو المتعين إتباعه.

ثانيا: يجب ان نفرق بين الإيمان بالشريعة الأمثل، وبين الاسلوب الأمثل والأوفق في تطبيق الشريعة.

هناك إيمان بشرعة القانون الفرنسي أو النظام الاقتصادي الماركسي أو نظام الإرث السويدي أو قانون الأحوال الشخصية الأمريكي. وهناك رؤية للطريقة التي ينبغي تطبيق هذه القوانين والانظمة، أي كيفية تحكيمها وصيرورتها نظاما وقانونا فعليا حاكما على حياة الجماعات البشرية.

ثالثا: هنا نثير الاستفهام: هل يمكن أو يصح تطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع لايؤمن بالإسلام ولا يتبنى شرعته دستورا لحياته؟ أعتقد أن الإجابة واضحة في ضوء التاريخ وفي ضوء سيرة السلف الصالح، إذ لامعني لتطبيق شرعة، جوهرها الإيمان والدافع الذاتي في مجتمع لايؤمن بهذه الشرعة، ولاتتوافر لديه الدوافع الذاتية نحو الالتزام بتطبيقها.

امام الاستفهام المتقدم: هل يصح تطبيق الإسلام في بيئة لاتتبنى أحكامه؟ نجد أن هناك اتفاقا لا اقل في حدود متابعتي علي الإجابة بالنفي. أي رفض تطبيق وإقامة تجربة إسلامية في ارض لاتتقبل تعاليم هذا الدين ولا تمتثل لأحكامه.

رابعا: ما القياس الذي تتم في ضوئه معرفة وتشخيص الأرضية الصالحة لإقامة التجربة الإسلامية؟ في الكتابات السلطانية هناك إشارات تلقي الضوء على الإجابة حول الاستفهام المتقدم.

لكن الرأي الذي أميل اليه هو أن الأكثرية الصالحة، التي يمكن على قاعدتها إقامة التجربة الإسلامية هي المقياس الذي ينبغي أن نتخذه مسوغا لإقامة التجربة الإسلامية.

خامسا: ما المقياس الذي ينبغي اعتماده لتشخيص الأكثرية المطلوبة. اعتقد ان الأمر متروك للمقاييس التي تكشفها تجارب الشعوب ومخاضات الجماعات الانسانية. ولعل أسلوب الانتخاب والتصويت هو أكثر الأساليب توافقا وتناغما مع التطورات التي تمر بها الجماعات الإنسانية في عصرنا الراهن.

سادسا: إن مفهوم حاكمية الشعب، أو قل القاعدة الشهيرة للمذهب الديمقراطي (أن الشعب مصدر السلطات) التي تعني أن يكون المشرع هو الشعب. أي انها لاتحدد من هو المشرع، فالشعوب لها الحق في تحديد سلطاتها التشريعية، واختيار العصبة التي يحق لها بحكم تفويض الشعب أن تسن القوانين وتنظم اللوائح والتشريعات. الديمقراطية لاتعني اختيار لون من ألوان التشريعات، فهي لاتقرر أن القانون المدني الذي ينبغي أن يحكم هو القانون المدني الفرنسي أو الأمريكي. بل تترك الأمر للناس تختار الطراز التشريعي الذي تستدعيه ليحكم حياتها.

سابعا: إن الديمقراطية ليست ايديولوجية أو تشريعا أو نظاما اقتصاديا محدد المعالم، بل هي اطار نظري لتنظيم لعبة التنافس بين الايديولوجيات وهي تمارس دورها علي الأرض. فهي لاتنفي شريعة ولاتثبت أخري. بل هي حيادية امام الشرائع والقوانين، إنما تتحيز فقط لقاعدة ذهبية مفادها:

اتركوا الناس يختارون،دعوهم بحرية وإيمان يحددون طبيعة السلطة التشريعية التي تتسلم زمام الأمور في أوطانهم، وهذا ينسجم من وجهة النظرالتي قدمنا لها في النقاط المتقدمة انسجاما تاماً مع المفهوم الإسلامي للمسوغ الذي ينبغي اعتماده في تطبيق التجربة الإسلامية وتحكيم شرعة الإسلام في حياة الجماعات البشرية.

جدلية التحديث والموقف من الدين

منذ القرن التاسع عشر وفي خضم التماس مع الغرب ومعطيات نهضته الحديثة ظهر اتجاه ورواد لهذا الاتجاه دعا بإصرار الي تحديث هذا الشرق الذي مايزال يغط في سباته العميق ويتخبط في تحديد مساراته ودروبه نحو التحديث.

لقد رفع محمد علي باشا لواء التحديث في مصر وتابعه جملة من المفكرين ولعل في قاسم أمين وسلامة موسي من المتأخرين نجد النماذج الواضحة لدعاة التحديث المعاصر.

ومنذ مدحت باشا علي أرض العراق وفي عاصمة الوطن بدأت صيحات التحديث وأمانيه تظهر في افاق أرض الرافدين، ولعل العقد الرابع من القرن المنصرم أخذ يشهد أشد موجة أيديولوجية حداثية تمثلت بالماركسية وشعاراتها التحديثية مدعومة بحزب سياسي منظم. وأستمر الحال على ارض العراق الي يوم الناس هذا، دعوات للتحديث ومواكبة العصر في تطوراته الثقافية والسياسية والاقتصادية والتقنية.

وفي الجارة إيران منذ أمير كبير ودار الفنون بدأت حركة التحديث في بلاد فارس واستمرت ليظهر تقي زاده وملكم خان نظائر لقاسم أمين وسلامة موسي. وفي قراءة بصيرة لنتائج التحديث في الشرق ومآل هذه الحركة التي تعثرت بل فشلت من دون ريب نلاحظ: أن احد أهم الأسباب التي حالت دون اكتمال مسيرة التحديث هو موقف الحداثويين من الدين، وغير صحيح ما ذهب اليه صموئيل هينجنتون في كتابه (صراع الحضارات) إذ أكد علي أن الإسلام كديانة هو الخصم الممانع للحداثة. بل لعل العامل الحاسم في هذه المخاصمة المؤسفة في جل وجوهها هو النخب التي دفع بها الغرب أو التي اندفعت بروح متناقضة مع قوانين الاجتماع الإنساني. بهذه الروح اندفعت نخب التبشير باحلام الحداثة، راديكالية متعارضة مع مقدسات شعوبها ليصطدم الإصلاح والتغيير مباشرة بالموروث الذي لامناص من التمسك به بحسب قوانين الاجتماع الإنساني. ومن ثم انكفأت قوي المجتمع الاهلي في خندق الدفاع عن الذات وعن قدس المقدسات، إذ أوهمتها نخب التغريب أن الحداثة تعني المناقض الجذري للمقدسات وللهوية، فأضحت قوي المجتمع الاهلي الحجرة الصلدة التي تتكسر عليها مشاريع التحديث الطائشة وهذه القوي لاتحكمها قراءة ازلية للدين، بل تتعدد فيها القراءات، لكن الاستفزاز المتعمد وحد هذه القوي على قاعدة الدفاع عن المقدس وعن الهوية الجامعة (الدين). وبشأن الدين وقراءته، وما يمكن أن يحول دون التحديث فيها فإننا: إذا عرفنا (الدين) بانه تجلي عالم الغيب المقدس على المقدسين من أبناء البشر، عبر النص المقدس، وعرفنا (المعرفة الدينية) بأنها اجتهادات بني البشر لفهم (الدين)، هذه الاجتهادات التي تستحق الاحترام حينما تتكيء علي الدليل القادر على الدفاع عن الإفهام التي تنطوي عليها هذه الإجتهادات، نستطيع أن نقرر:

إن الفهم والقراءة الدينية المتحجرة التي تدعي لنفسها الاطلاقية والتفرد عثرة أمام التحديث من دون ريب وعامل من عوامل التخلف والانحدار، وهي عقبة كؤود امام نمو المعرفة الدينية، وتعميمها على القطاع الواسع من الاجيال التي تعيش عصرها، وتتلمس هدي الأديان في ضوء معطيات زمانها. وهي في نهاية المطاف تتناقض مع مبدأ الاجتهاد، الذي يعادل تعدد الرؤى وتنوع الإفهام.

بل كل القراءات المتحجرة الاطلاقية أياً كان موضوعها حائلاً أمام نمو المعرفة العامة، وعقبة دون التنمية والترشيد، فهي أي القراءة الإطلاقية تتعارض مع قانون الوجود وسنة المعرفة الإنسانية لأن الاطلاق في الفهم لا يتاح الا للذات المطلقة اللانهائية، ولأن الاطلاق في الفهم لاتتوافر عليه الإفهام الانسانية، ومن ثم يضحي ادعاؤه شركا خفيا في مقاييس الإلهيات الإسلامية، وجهلا مركباً في مقاييس المعرفة ومنطقها.

من هنا نستطيع ان نقرر: أن التحديث يعادل فتح باب الإجتهاد امام المعرفة الانسانية بمفهومها الشامل، وسوف يكون غلق باب الاجتهاد والتمسك بالقراءة الواحدة نقيضا لكل حركة الى الأمام.

والقراءات المغلقة المكتفية ذاتيا تمثل الضد المثالي لكل نمو وتحديث وتجديد، بل هي القامع النموذجي للتحديث.

دعونا نحدد الزاوية التي ينبغي أن ننظر من خلالها الي اشكالية العلاقة بين التحديث وبين مجتمعاتنا.

هناك من ينظر الى التحديث بوصفه مجموعة عناصر متكاملة سيالة، لامناص من الأخذ بها كوحدة، أو بوصفها نهاية ما وصلت اليه التجربة البشرية في الاجتماع والسياسة والاقتصاد ومجمل زوايا الحياة المدنية. وهناك من يتخذ موقف النقيض من هذا الاتجاه فيذهب، علي قاعدة أن الحداثة وحدة مترابطة، الى أن الحداثة بكل مقوماته كائنات غريبة لايمكن ان تنبت في ارضنا لانها مقطوعة الصلة بكل سياقاتها المنهجية والعقدية والثقافية. ومن ثم حق ممانعتها والحيلولة من دون نفوذها وانشاء السدود امام سيلها، وهناك اتجاه ثالث يفكك هذا الكائن (الحداثة) الى عناصره، ويدعو الى الافادة من انجازات الحداثة المادية والمدنية، ونبذ انجازاتها القيمية والأخلاقية، التي تتعارض مع قيم ومباديء المسلمين او الشرق عامة. وامامنا متسع من الميدان لإثارة الحوار والبحث بصدد هذه النظريات التي يدور حولها جدل وحوار في زوايا شتي من حياة الشرق والغرب الثقافية، الا أننا نقترح هنا أن نسلم لكل هذه الاتجاهات ونطرح عليها الاستفهام من زاوية برجماتية عملية، فنقول: نحن نسلم أن هناك تخلفا جاثما على حياتنا السياسية والاجتماعية والمدنية عامة، ونسلم ايضا أن هناك انجازات وتجربة مدنية انجزها الغرب، ويسعى هذا المارد الصبور الى فرضها وتسويقها الينا، ونسلم ايضا ان هناك عوائق ثقافية وتاريخية امام اي تمثل للتجربة الغربية. هذه مسلمات يتفق عليها الفرقاء على تفرق مشاربهم ورؤاهم، وأقصد من الفرقاء كل المثقفين المستنيرين، عدا اولئك الذين ينكرون تخلف شعوبنا، هؤلاء الواهمون المتخلفون، او اولئك الذين يرون في الغرب الراهن سيدنا المسيح المنقذ وينكرون مصلحيته واهدافه، ولعل منهم اولئك المقاتلون الاميون المنهكون من قتالهم الراديكالي المندحر مع الغرب وقيم الرأسمالية العالمية، وايضاً عدا اولئك الذين يلغون الفوارق الثقافية القائمة بين الشعوب، فيجهلون ما يقرره علم اجتماع المعرفة ومسلمات القراءات التاريخية المتنوعة.

في ضوء المسلمات المتقدمة نتساءل:

ما السبيل الي تحديث شعوبنا؟

إذا تجاوزنا المسلمات المتقدمة تضحي الاجابة على هذا الاستفهام مختلفة عما لو صدرنا من أفق آخر ونظرنا الى الموضوع من زاوية اخرى فالامر يستدعي نقاشا معمقا بشأن مفهوم الحداثة وتداعياتها. لكننا نريد هنا الانطلاق من تلك المسلمات لطرح الاجابة: التحديث ممارسة لها سياقها ومستلزماتها الثقافية والتاريخية، وليس ثوبا يخاط بحسب المقاسات، وليس عنصرا فيزيائيا يمكن استجلابه بالمغنطة، بل هو حدث انساني، وتحول اجتماعي ثقافي، للفاعلين الاجتماعيين دور مهم في انجازه، شرط الانسجام مع السياق وخلق المستلزمات الثقافية والمدنية التي تشكل قاعدة هذا التحول.

ونحن هنا . وفق المسلمات المتقدمة كجماعة متنوعة. مؤمنون بضرورة تطبيق حداثة الغرب حرفيا او مؤمنون بالتحديث المجانب لتجربة الغرب كليا، أو موائمون نلفق بين الأمرين. كيف تتعامل هذه الجماعة المتنوعة ان ارادت ان تتفاهم على بناء حداثة في مجتمعاتها؟ وما موقفها في سياق عمليات التحول الثقافي والمدني من الإسلام كدين وتراث وتاريخ حاضر في حياة شعوبها؟ من المؤكد ان تجربتنا التأريخية اوضحت بجلاء أن تجافي فصائل هذا التنوع، وتناحر قوى الاستنارة والتحديث انطلاقا من الخلافات الايديولوجية وتنوع الرؤى حول الحداثة والغرب وتجربته لم ينتج سوى عرقلة مشروع التحديث والارتكاس في هاوية مستنقع التخلف.

إذا ارادت قوى الاستنارة أن تتفاهم بخصوص مشروع تحديث مجتمعاتنا فليس امامها الا الاتفاق على مقياس عملي برجماتي، بعيدا عن الخلافات النظرية والايديولوجية، وفي ضوء هذا المقياس نتساءل مرة اخرى عن الموقف العملي او البرجماتي من الدين كسياق ثقافي يدور في فلكه القطاع الاوسع لنسيج مجتمعاتنا الاسلامية؟ قد تتعدد الرؤي والاجتهادات في تحديد طبيعة المقياس العملي، الا أن المؤكد هو أن الموقف العملي الأوفق هو الموقف الذي تتلمسه قوى المجتمع الحيوية عبر صيرورتها الاجتماعية وحوارها العملي المتواصل. وايا كان مصير قوى المجتمع الحي فإن المؤكد هو أن الموقف السلبي المجافي للدين فالاصطدام بقيم المجتمع المتجذرة موقف ناقض لمشروع التحديث. وإذا اردنا الفشل لمشروع التحديث فأمامنا سبيلان: أما الاتكاء علي الفهم المتحجر الاطلاقي للكون والحياة، وأما الحرب الشعواء علي الدين والقيم الدينية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ . لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com